التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن
لوزارة الزراعة
2022-2023

سنة الإصدار 2024

التقرير السنوي للإنفاق الفعلي المقارن 2022-2023 لوزارة الزراعة

تبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2023 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الزراعة (**156.1**) مليون شيكل، من أصل (**17,870.5**) مليون شيكل، الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2023، أي ما نسبته(**0.9%**) من إجمالي النفقات.

وتبعاً لتقرير الإنفاق الفعلي السنوي للعام 2022 الصادر عن وزارة المالية، فقد بلغ الإنفاق الفعلي المخصص لوزارة الزراعة (**153.3**) مليون شيكل، من أصل (**16,197.6**) مليون شيكل، الإجمالي الكلي للنفقات الفعلية السنوية للموازنة العامة 2022، أي ما نسبته(**0.9%**) من إجمالي النفقات.

ويُظهر الجدول أدناه بيانات مقارنة لبنود للإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة الزراعة:

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة الزراعة/ بالمليون شيكل

البند	الإنفاق الفعلي 2022/ بالمليون شيكل	الإنفاق الفعلي 2023/ بالمليون شيكل	النسبة بين 2022/2023
الرواتب والأجور	76.9	80.7	104.93%
مساهمات اجتماعية	7.1	7.3	102.38%
السلع والخدمات	21.3	20.2	94.71%
النفقات التحويلية	0.0	3.3	
النفقات الرأسمالية	0.400	0.421	105.22%
النفقات التطويرية	47.6	44.2	92.92%
المجموع	**153.3**	**156.1**	**101.81%**

ملاحظة: الأرقام أعلاه على أساس الالتزام.

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة الزراعة/ بالمليون شيكل

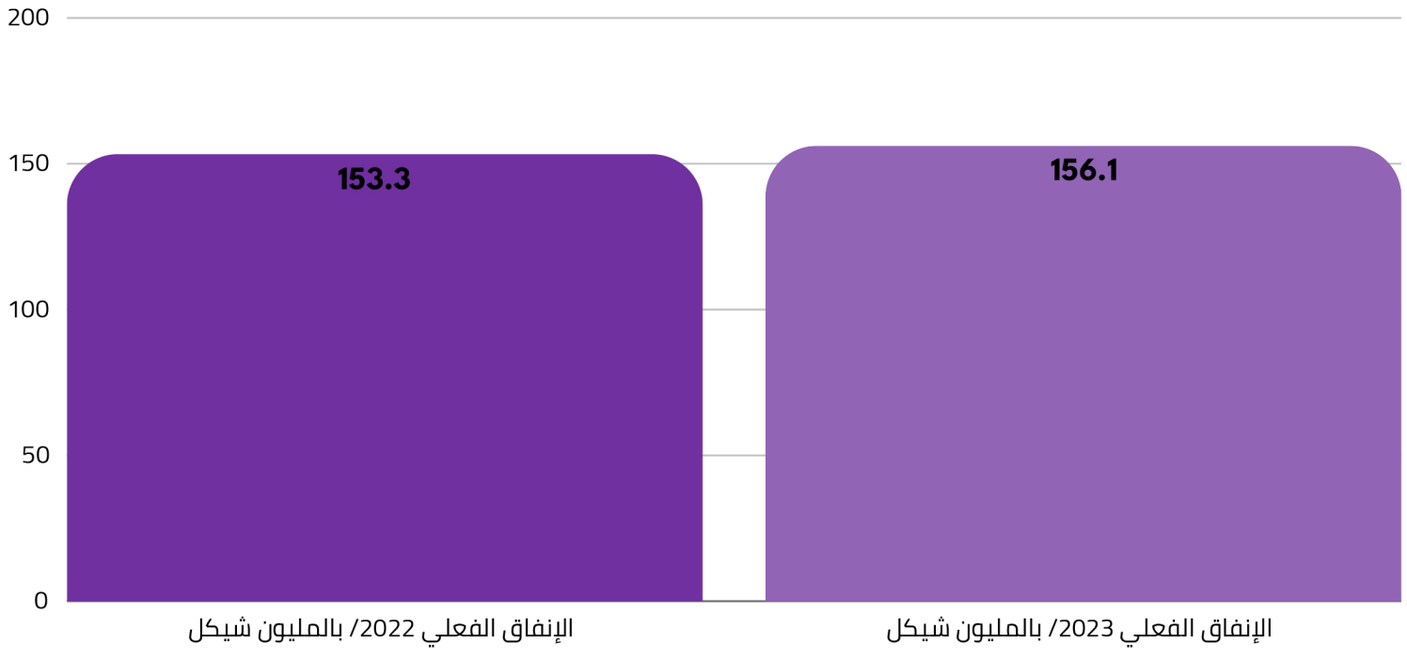

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لوزارة المحلي تبعا للبنود /بالمليون شيكل

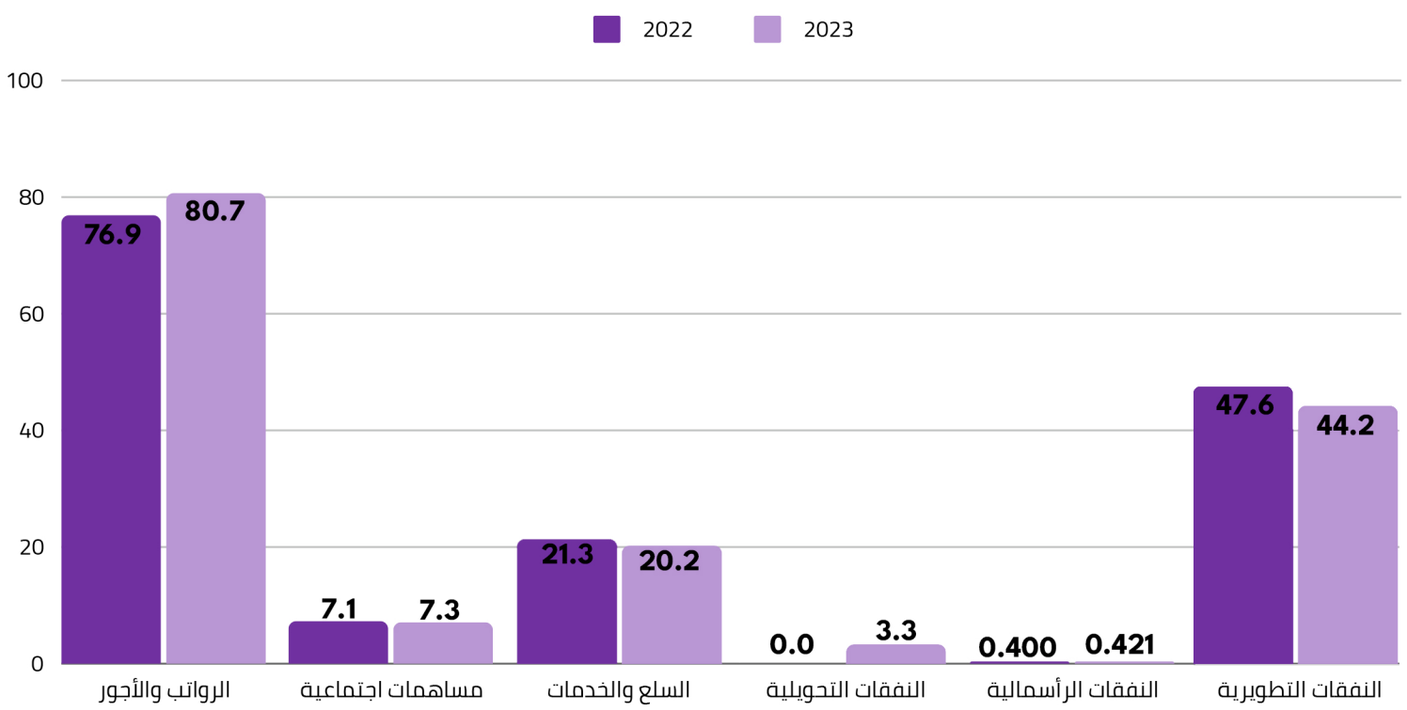

الأرقام الواردة أعلاه هي للإنفاق الفعلي من خلال الخزينة العامة تبعا لتقارير وزارة المالية ضمن تقاريرها الرسمية, ولا يشمل النفقات ذات التمويل المجتمعي أو بعض المشاريع الممولة باتفاقيات ثنائية مباشرة بين وزارة الزراعة والشركاء.

نسبة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن على وزارة الزراعة من إجمالي النفقات العامة 2022/2023

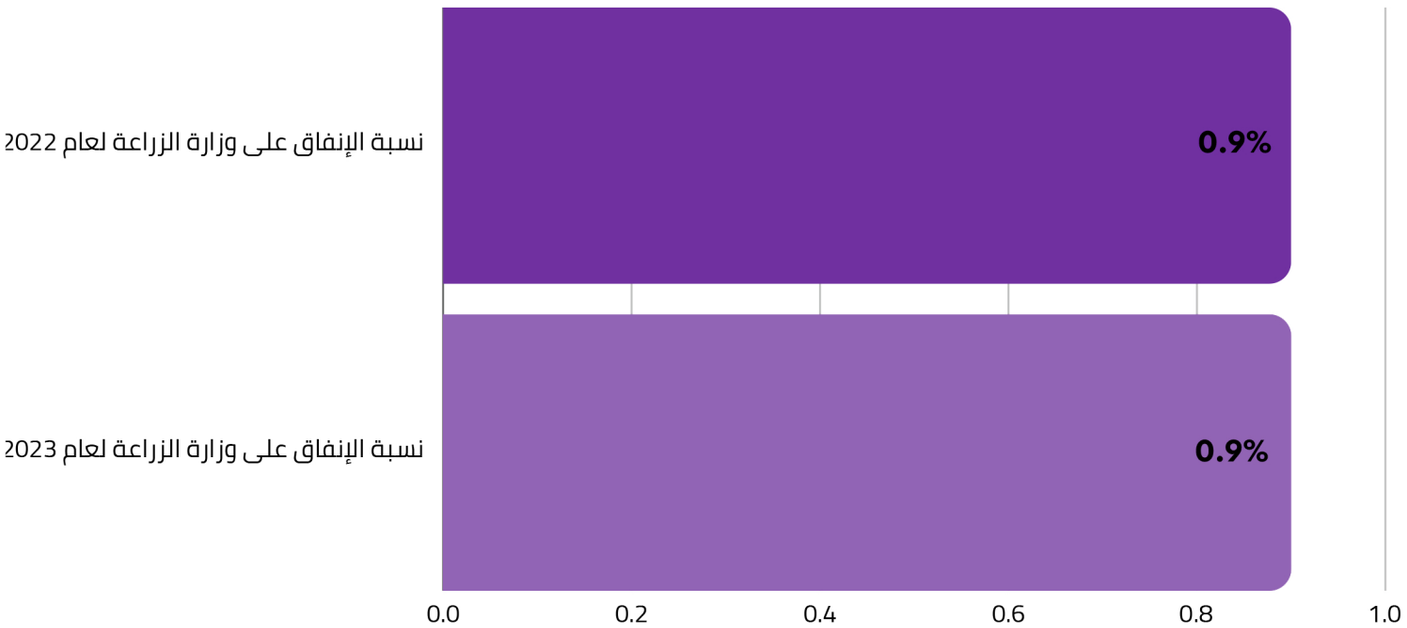

مقارنة الإنفاق الفعلي السنوي المقارن 2022-2023 لبند النفقات التطويرية في وزارة الزراعة /بالمليون شيكل

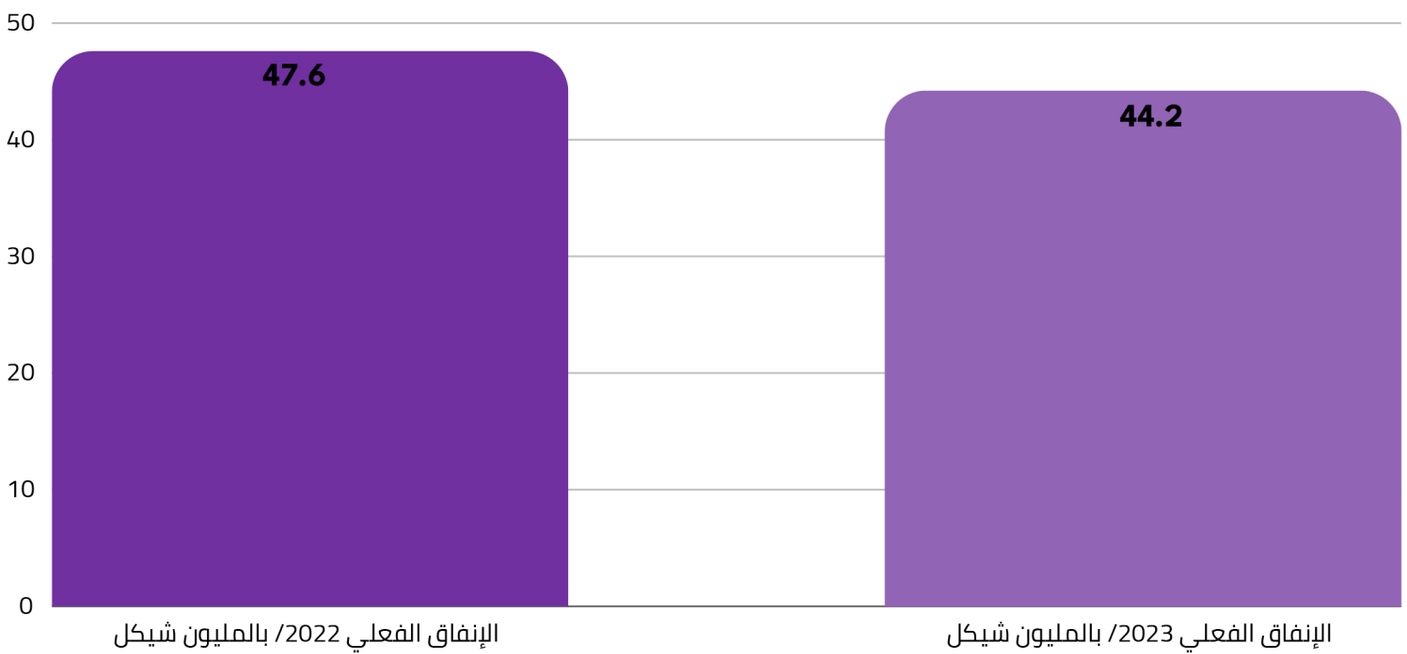

ارتفع الإنفاق الفعلي على وزارة الزراعة في العام 2023، وبشكل محدود جدا. وبينما تضمنت موازنة العام 2023 مشاريع لدعم المناطق المهمشة والمتضررة من الجدار والاستيطان بقيمة (5) مليون شيكل، ومشاريع لتنمية التجمعات المهمشة في مناطق جنوب الضفة الغربية، بقيمة (2) مليون شيكل، ومشاريع لدعم الاحتياجات التنموية والتطويرية لمنطقة الأغوار بقيمة (1.5) مليون شيكل، كان الإنفاق الفعلي بشكل جزئي وليس مكتمل. وما زال الإنفاق الفعلي على المشاريع التطويرية محدودا، ودون مستوى الاحتياج المطلوب للنهوض بقطاع الزراعة ودعم الفئات المهمشة والمناطق المهمشة التي تستفيد من القطاع الزراعي، خاصة وأن القطاع الزراعي يعتبر مفتاح التخفيف من حدة الفقر في الدول والمجتمعات.

تحليل أرقام الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة الزراعة 2022-2023:

- **أولاً:** ارتفع الإنفاق الفعلي السنوي لوزارة الزراعة في العام 2023 بشكل محدود عن الإنفاق الفعلي 2022, حيث ارتفع الإنفاق الفعلي من **(153.3)** مليون شيكل في العام 2022, إلى **(156.1)** مليون شيكل, وبزيادة كميّة محدودة مقدارها (**2.8**) مليون شيكل.

- **ثانياً:** بقيت نسبة الإنفاق الفعلي على وزارة الزراعة بحدود الـ **(0.9%)** من إجمالي النفقات العامة في فلسطين في العامين 2022 و 2023, وهي نسبة منخفضة ولا تتناسب وأهمية قطاع الزراعة.

- **ثالثاً:** كان الإنفاق الفعلي على بند الرواتب والأجور, والمساهمات الاجتماعية مرتفعاً في العام 2023 مقارنة مع 2022, وإن كان بنسبة ضئيلة, ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى الزيادة الدورية السنوية في الرواتب والترقيات.

- **رابعاً:** انخفض الإنفاق الفعلي على بند السلع والخدمات في العام 2023 مقارنة مع 2022, حيث انخفض الإنفاق الفعلي من (**21.3**) مليون شيكل في العام 2022 إلى **(20.2)** مليون شيكل في العام 2023.

- **خامساً:** انخفضت النفقات التطويرية من **(47.6)** مليون شيكل في العام 2022 إلى **(44.2)** مليون شيكل في العام 2023.

- **سادساً:** ما زال الإنفاق الأكبر لوزارة الزراعة يتركز في بند الرواتب والأجور, ويشكل أكثر من نصف الإنفاق المخصص للوزارة.

الملخص:

يلاحظ من تحليل الإنفاق الفعلي السنوي المقارن لوزارة الزراعة للعامين 2022 – 2023 أن الإنفاق الفعلي ارتفع في العام 2023 عما كان عليه في العام 2022, ولكن بشكل محدود, ونسبة "حصة" وزارة الزراعة من إجمالي النفقات كانت بذات المستوى في العامين 2022-2023, وما زالت في حدود الـ (1%) فقط. وتركزت الزيادة على بند الرواتب والأجور, في حين انخفض الإنفاق على بند النفقات التطويرية, رغم أهميته, علماً أن البيانات في التقرير على أساس الالتزام.

مصطلحات هامة:

- **النفقات:** تشمل النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية والتطويرية.

- **النفقات الجارية:** تشمل الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية والنفقات التشغيلية والتحويلية للوزارة.

- **الرواتب والأجور:** رواتب وأجور موظفي الوزارة.

- **المساهمات الاجتماعية**: هي التي تمثل مساهمة الحكومة في الهيئة العامة للتأمين والمعاشات (للمتقاعدين).

- **النفقات التشغيلية "السلع والخدمات":** هي النفقات اللازمة لتشغيل المؤسسة العامة "الوزارة" (كأجور المباني, الكهرباء, المياه, المحروقات... إلخ), وتشمل في وزارة الصحة التحويلات الطبية وشراء الادوية, وهي جزء من النفقات الجارية.

- **النفقات التحويلية:** النفقات التي تدفعها الحكومة لشرائح مختلفة في المجتمع من خلال مؤسسة عامة ويستفيد منها طرف ثالث (مثل دفعات لمساعدة الفقراء, وأهالي الشهداء).

- **النفقات الرأسمالية:** وتشمل امتلاك الأصول الرأسمالية (كالمباني, والأراضي, والمعدات, والمركبات... إلخ).

- **النفقات التطويرية**: هي النفقات التي لها طبيعة تختلف عن النفقات الجارية من حيث العمر الافتراضي والعائد من النفقة, حيث يمتد عمرها الافتراضي والعائد من المنفعة لأكثر من عام.

- **الأساس النقدي:** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ المعاملات المحاسبية والمالية, وذلك عند دفع النقدية أو استلام النقدية, أي أنه يتمركز حول النقدية وحركة التدفقات النقدية, ولا تسجل العمليات المالية في الدفاتر إلا بعد حدوث تحصيل أو دفع نقدي للمبالغ المستحقة.

- **أساس الالتزام "الاستحقاق":** الطريقة التي يتم من خلالها تسجيل وحفظ البيانات والمعاملات الحسابية بتاريخ وقوع الحدث, بغض النظر عن دفع أو استلام النقدية.